بين ما جرى وبين تحريض وسائل الاعلام المصرية، الاّ انه لم يستبعد ان تزيد هذه الظاهرة، حسب رأيه، من «الشعور بالكراهية» ضد الاسرائيليين (**معاريف**، ٦/٢/١٩٩٠).

وفي لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التي بحثت في ظروف الهجوم، وملابساته، أوضح ارنس ان الترتيبات لضمان أمن الاسرائيليين في مصر سوف يعاد البحث فيها من الاساس، لمنع تكرار القيام بهجمات مماثلة. وأعرب عن أمله في انه اذا كان لا يزال ثمّة أطراف في مصر تكنّ كراهية عمياء لاسرائيل، فانها «لن تنجح في تخريب شبكة العلاقات بين الدولتين» (**دافار**، ٦/٢/١٩٩٠).

ورأى الوزير السابق اريئيل شارون ان الحادث «خطير جداً»، وهو يلزم اسرائيل بـ «مواصلة المواجهة ضد ' الارهاب ' في كل مكان، سواء في خارج حدود اسرائيل، أو في داخل حدودها» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٩٠). وفي محاولة واضحة منه لاستغلال حادث الهجوم بما يخدم اهدافه في الصراع الداخلي في الليكود. ومن اجل اثبات خطأ توجّهات شامير الهادفة الى الموافقة على مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل، ادّعى شارون بمشاركة اثنين من المبعدين من المناطق المحتلة، في التخطيط للعملية (**دافار**، ٩/٢/١٩٩٠). وزعم ان الارتباط التنظيمي لهذين المبعدين هو مع منظمة «الجهاد الاسلامي» التي تنتمي، حسب ادعائه، الى م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وقد دعت كتل اليمين في الكنيست الى ايقاف خروج السياح الاسرائيليين الى مصر، بسبب من الاجواء السائدة هناك، والتي «تشجّع على الارهاب» حسب ادعاءاتها. واتهم رئيس حركة هتحياه، البروفيسور يوفال نئمان، اليسار الاسرائيلي في «المشاركة في الاجواء التي انتجت أعمال القتل» (**هآرتس**، ٥/٢/١٩٩٠). وطالب عضو الكنيست تسحي هنغبي (ليكود) الحكومة بأن توضح انها لن تتحمّل المماطلة، مرة أخرى، كما حدث بعد «مذبحة رأس برقة»، وان على مصر الالتزام «بالمحافظة على أمن كل اسرائيلي، ودفع تعويضات مناسبة، وفورية، الى عائلات الضحايا» (**المصدر نفسه**).

ومن جانبه، دعا عضو الكنيست رحبعام زئيفي (موليدت) الاسرائيليين الى ايقاف رحلاتهم السياحية الى مصر. «فالمصريون لا يأتون الى اسرائيل كسياح، بينما نحن نسافر، بصورة جماعية، ونساهم في دعم الاقتصاد المصري؛ وكذلك لأن مصر لا تسعى الى توفير الامن للاسرائيليين» (**المصدر نفسه**).

أمّا مواقف وزراء حزب العمل، وكتل احزاب اليسار الصهيوني، فكانت أكثر اعتدالاً، وحذّرت من استغلال حادث الباص، من اجل تخريب المسيرة السلمية.

في هذا الاطار، أكد القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، ان اسرائيل سوف «تواصل الكفاح ضد الارهاب من دون حلول وسط». وأضاف، ان حكومة اسرائيل تتوقع ان تبذل مصر كل جهودها «للقبض على منفّذي الجريمة ومعاقبتهم، ومنع حدوث هجمات مماثلة في المستقبل» (**عل همشمار**، ٥/٢/١٩٩٠). وطالب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بالامر عينه، ولاحظ ان عملية الباص كانت العملية الرابعة ضد اسرائيليين على الاراضي المصرية، معتبراً ان من الخطأ، أيضاً، «عدم رؤية ان العملية الارهابية ضد ركاب الباص كانت موجّهة، أيضاً، ضد سياسة حكومة مصر» (**المصدر نفسه**، ٦/٢/١٩٩٠). ورأى عضو الكنيست يائير تسبان (مبام)، في اثناء اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، انه اذا ما نجح منفّذو العملية في تعطيل مسيرة السلام، فان قائمة المحتفلين سوف تكون «متنوعة كثيراً. وهي سوف تشمل ليس المسلمين المتطرفين، ومنظمات الرفض الفلسطينية فقط، وانما بعض متطرفي اليمين لدينا، أيضاً» (**دافار**، ٦/٢/١٩٩٠). واعتبر عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) ان مهاجمي الباص ارادوا «تقويض السلطة في مصر، وتخريب العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية، واحباط جهود السلام في المنطقة». وردّاً على رئيس حركة هتحياه، نئمان، الذي اتهم اليسار الاسرائيلي بتشجيع قتل الاسرائيليين، قال ساريد: «انه لا توجد لحركة هتحياه أوقات أفضل من أيام الكوارث الوطنية، حيث يغذّي الدم المسفوك دائرة تحريضهم ضدنا» (**المصدر نفسه**). وفي السياق عينه، وجّه عضو الكنيست ابراهام بورغ (معراخ) انتقاداً الى